

Distr.: General

1 May 2000

Arabic

Original: Spanish

**الجمعية العامة**

الدورة الرابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

محضر موجز للجلسة ٢٢

المعقدة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا ..... (الجمهورية التشيكية)

**المحتويات**

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 .United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

## افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوّقين (تابع) (A/C.3/54/L.9/Rev.1)

**مشروع القرار A/C.3/54/L.9/Rev.1: تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين**

١ - السيدة راميرو-لوبيز (الفلبين): قدمت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه، وانضمت إليهم المانيا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والدانمرك والسويد والصين وفنلندا وفيجي وكوريا وكوستاريكا ومالطا والترويج والهند واليونان، وقالت انه تم التوصل، على إثر إجراء مشاورات، إلى اتفاق بشأن جميع العناصر الرئيسية لمشروع القرار. وقالت ان الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً فنلندا، وبنغلاديش والجزائر والصين ومصر والنرويج قدمت إسهاماً خاصاً لهذه العملية، كما ساهم فيها موظفو برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين العاملين في شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية.

٢ - وأضافت قائمة انه تم تناقش الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار بحيث يصبح نصها على النحو التالي: "ترحب بالمبادرات التي تضطلع بها الحكومات لتعزيز حقوق المعوّقين وتعزيز تحقيق تكافؤ الفرص من خلال المعوّقين ومن أجلهم وبالتعاون معهم، كما ترحب بإسهام منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حسب الاقتضاء، في هذا الصدد".

٣ - وقالت انه جرى تناقش الفقرة ٤ من المنطوق بأن أضيفت بعد عبارة "على اتخاذ تدابير ملموسة" العبارة التالية: "من أجل تعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير الدولية المتفق عليها بشأن المعوّقين، وخصوصاً القواعد الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوّقين".

٤ - وعلقت قائمة ان مشروع القرار يوفر إطاراً واسعاً لتعزيز حقوق الإنسان ويدعو إلى اتخاذ تدابير تتعلق بالمعوّقين جرت دراستها بمناسبة الاستعراض والتقييم الثالث لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين. كذلك فإنه يتضمن عناصر جديدة كأهمية التكنولوجيا والحصول على المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية لتحقيق مشاركة المعوّقين الفعالة في الحياة الاجتماعية وفي التنمية. وهو يؤكد على أهمية الإعلام العام والإحصاءات المقدمة في الوقت المناسب لتصميم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمعوّقين. واختتمت قائمة انه يشجع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية المعنية، والقطاع الخاص على مواصلة دعم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات الخاص بالإعاقة الذي خصص، وفقاً لما ورد في تقرير الأمين العام (A/54/388/Add.1)، مبلغ مليون دولار لـ ٣٥ مشروععاً يتعلق بالإعاقة.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/54/18)، A/54/98، A/54/299، (A/54/347)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/54/98)، A/54/118-S/1999/633، A/54/326، (A/54/327)

٥ - السيد مونياغا (اندونيسيا): قال ان العنصرية والتمييز العنصري ما زالا قائمين، وإنهما على الرغم من إحراز نجاحات مثل انهيار الفصل العنصري، سيظلان مدرجين في جدول الأعمال الدولي لفترة من القرن الحادي والعشرين. فعلى الرغم من عزم المجتمع الدولي الأكيد على معالجة العنصرية من جميع جوانبها وتحقيق هدفي المساواة والعدالة، فإنه ما زال مفتقرًا إلى الموارد والقدرة اللازمتين لتنفيذ برامج عمل عقود الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، على نحو ما بينت لجنة حقوق الإنسان فيما يتصل بالعقد الثالث وبرنامج عمله. لذلك فإن على الجمعية العامة أن تطلب إلى الأمين العام أن يعطي أولوية عليا للأنشطة الواقعة ضمن إطار ذلك البرنامج ويوجه موارد كافية لتمويلها.

٦ - وقال إن وفده، في هذا الصدد، يتطلع إلى انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي ينبغي أن يكون عملي التوجّه وأن يهدف إلى الاستئصال الفعلي للأسكار المعاصرة من العنصرية. ومن المهم أن يركز المؤتمر على العنصرية بجميع جوانبها بوصفها مشكلة عالمية تتطلب ردًا عالمياً. بما في ذلك اندونيسيا، يستطيع أن يدعى خلوه من التحييز والعنصرية، وإن من غير المجدى استهداف بلدان محددة. وأعرب عن ثقة وفده في أن مسألة الموارد البشرية والمالية الازمة لكل من العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه ستلقى النظر المناسب في الدورة الحالية وأنها لن تكون عقبة في وجه نجاح المؤتمر. وذكر في ذلك الصدد العرض السخي الذي قدمته حكومة جنوب افريقيا لاستضافة المؤتمر.

٧ - وأضاف قائلاً إن من أهداف المؤتمر الأساسية هدفًا يتمسّ بأهمية خاصة هو التصديق الشامل على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي صدقت اندونيسيا عليها مؤخرًا وتتابع حالياً التوفيق بين قوانينها الوطنية والاتفاقية وتستعرض كافة التشريعات التي قد تحظى على دلالات تمييزية.

٨ - ومضى يقول إن حكومته ردّت بسرعة على مظاهر التعصب وهي مصممة على منع تكرار حدوثها. وهي تجري استعراضًا لتشريعاتها كي تكفل أن يحظى جميع مواطنيها بمعاملة متساوية وفقاً لدستور عام ١٩٤٥. وينبغي ألا يؤدي أي من أنظمة الحكومة إلى التمييز ضد أي فئة إثنية. ولم تعد الحكومة تستعمل الرموز التي تحدد الهوية على بطاقات هوية الاندونيسيين الصينيين، وصدر توجيه، بالمرسوم الجمهوري رقم ١٩٩٨/١٢٦ إلى جميع الموظفين الحكوميين بإلغاء استعمال العبارات التي تميز بين الاندونيسيين الأصليين وغير الأصليين في جميع أنشطة الحكومة وسياساتها ووثائقها. كما أمر المرسوم باتباع المساواة في معاملة جميع المواطنين وخدمتهم، دون تمييز بسبب العرق أو الأصل الإثني أو الدين. واختتم قائلاً إن اندونيسيا، بوصفها مجتمعاً أخلاقياً

وتعدياً، تعزز احترام حقوق الإنسان وتأخذ في الاعتبار تنوع التكوين الثقافي والإثنى والديني لهذه الأمة، على نحو ما نص عليه إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣.

٩ - **السيدة فيوتி (البرازيل):** قالت إن التطهير العرقي، وعودة ظهور عقائد التفوق العرقي الكاذبة، والاتجاه نحو الحد من حقوق العمال المهاجرين، واستخدام التكنولوجيات الجديدة في نشر التعصب، وحالات الإساءة المرتكبة ضد طالبي اللجوء واللاجئين، هي بعض العقبات التي يت忧ن على المجتمع الدولي أن يتغلب عليها لإحياء الروح التي حفظت الكفاح التاريخي لوضع حد للعنصرية.

١٠ - وأضافت إن البرازيل تفخر بتراثها التاريخي الذي يتسم بالتعايش والانسجام بين شعب ذي أصول دينية وعرقية وثقافية متنوعة رفض على الدوام منطق الحدود الإثنية. لذلك فالبرازيل تؤيد انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١. وينبغي أن يكون هذا المؤتمر عملي التوجه وأن يتوصل إلى التزامات وتدابير ملموسة لمكافحة التمييز العنصري والتعصب أينما وقعا. ويجب أن يبث رسالة واضحة يفهمها الجمهور عموماً. وقالت إن حكومتها تخطط لتشكيل لجنة وطنية للإعداد لمشاركة البرازيل في هذا المؤتمر، وسيكون للمجتمع المدني دور رئيسي في هذه العملية. وفي الوقت ذاته، ستواصل تقديم التأييد لعمل المقرر الخاص المعنى بهذه المسألة، الذي يجب أن يمنحك كافة الوسائل الالزمة للاضطلاع بولايته.

١١ - ومضت تقول إن المجتمع والحكومة في البرازيل يعملان على تعزيز حقوق سكان البلد السود والشعوب الأصلية والأقليات. ومن بين الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف استعراض الكتب المدرسية لإزالة النمطية القائمة على اللون والانتفاء العرقي ونوع الجنس والأصل القومي. وتم تشكيل فريق عامل لتحقيق المساواة في فرص العمل. وبموجب التشريعات البرازيلية، تعتبر العنصرية جريمة لا يطلق سراح مرتكبها بكفالة ولا يوجد قانون للحد من المعاقبة عليها. وكل نوع من أنواع التمييز العنصري يعاقب عليه القانون. وتفخر البرازيل بأنها بوتقة تنصهر فيها الثقافات، وتسهم جميع هذه الثقافات في بناء مجتمع متسامح ومتحدة الأعراق.

١٢ - واستأنفت قائلة إن حكومتها ملتزمة بقوة بحق الشعوب في تقرير المصير، الذي هو قيمة أساسية من قيم المجتمع الإنساني كما هو حق للشعوب لا يمكن التصرف فيه تحت وطأة السيطرة الاستعمارية أو أي شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية. فإعلان وبرنامج عمل فيينا يعترف بحق الشعوب في تقرير المصير، ولا بد لإعمال هذا الحق من تعزيز الديمقراطية وقوية حكم القانون لمصلحة الجميع.

١٣ - **ولي العهد هاكون (النرويج):** قال إن التنوع الإثني هو مورد يجب ألا يبدد بالجهل والتعصب. وإن من الخطوات في الاتجاه الصحيح التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإنفاذها. وإن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، يوفر فرصة لإحراز تقدم في هذا الميدان.

١٤ - واستطرد قائلاً انه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، برعاية الأمم المتحدة، لمكافحة العنصرية، فإن هدف القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ما زال بعيداً عن التحقق. والعنصرية هجمة على الكرامة الإنسانية وتظهر أيضاً في التطهير الإثني المطرد الذي شوهد مؤخراً في أجزاء عدة من العالم. وإن العنصرية والتمييز مشكلتان عالميتان، لكنه يجب تحديد تدابير مكافحتهما على الصعيد المحلي والوطني. فالتحدي يبدأ على المستوى المحلي كما إن حقوق الإنسان تبدأ هناك. وفي الوقت ذاته، أصبحت التحديات المحلية مسائل تثير القلق الدولي.

١٥ - واستأنف يقول انه على الرغم من أنه وجد تنوع إثنى في مجتمع النرويج لعدة قرون، ما زالت النرويج تتعلم كيف تواجه تحديات العزل الاجتماعي. ففي أوائل السنة، صدّقت الحكومة على اتفاقية مجلس أوروبا للإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية. و تقوم حالياً بوضع سياسات في هذا المجال وقدمت خططاً إلى البرلمان بغرض تحسين سياساتها إزاء السكان الساميين. وهي تدرك أن سكان النرويج سيزيد تعداد أعرaciون وأن عدد الناس من أصل مهاجر سيزداد، وأن عليها أن تتعلم تعزيز التسامح والتعايش السلمي رغم العقبات العديدة التي تكمن أمامها. وقال إن النرويج اتخذت خطوات أولية باتجاه وضع تشريعات جديدة ضد التمييز الإثني، لكن ذلك لا يكفي. فالتعليم وتعزيز الاحترام لما هو أجنبي من ثقافات وديانات وعادات وشعوب سينزيل بالتدريج حواجز التحصّب. ومن التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة خطوة عمل لمكافحة العنصرية والتمييز تضمنت إجراءات لتحقيق تساوي الفرص في أسواق الإسكان والعمل. كما قدمت خطوة عمل لتعيين مزيد من الموظفين من أصل مهاجر في القطاع العام وأنشئ مركز لتقديم المشورة القانونية لضحايا التمييز الإثني.

١٦ - وأضاف قائلاً إن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب تتطلب أيضاً نطاقاً شاملاً من التدابير على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، وفرت الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي بالنسبة للنرويج فرصة فريدة لتدعم التزامها بمكافحة العنصرية. وقال إن من الضوري أن تذعن جميع البلدان فوراً للمعايير الثابتة، وإن وفده يأمل في أن تكون العملية التحضيرية دافعاً للبلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية لأن تفعل ذلك. وأعرب عن اعتقاد حكومته بأن العملية التحضيرية الوطنية التي يشارك فيها المجتمع المدني ستكون مفيدة بالنسبة لنتائج المؤتمر ومتابعته. وقال إن النرويج ستشكل لجنة تحضيرية وطنية للمؤتمر العالمي تمثل الوزارات الحكومية والوكالات المتخصصة والمجتمع المدني.

١٧ - ومضى يقول ان الأمم المتحدة تؤدي دوراً فريداً في تيسير وتسخير الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لمكافحة العنصرية والتعصب. وإن النرويج تقدر قيمة دوره كقوى الأمم المتحدة وآلياتها وقد انضمت بالفعل إلى الجهات التي تعترف بأهمية توفير الموارد الكافية لأجهزة حقوق الإنسان، ولا تقتصر في ذلك على ما له علاقة بالمؤتمرات بل تعتبر ذلك سياسة عامة. واختتم قائلاً إن النرويج ملتزمة بالمشاركة الفعالة في العملية التحضيرية للمؤتمر وبتقديم الدعم على جميع الأصعدة وتحث الدول على تجديد التزامها بحماية حقوق جميع الأشخاص، دون اعتبار لأصلهم العرقي أو الوطني أو الديني.

١٨ - السيد أمير (السودان): أثني على العمل الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وفي العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي. وقال إنه على الرغم من جهود المجتمع الدولي، اتخذت العنصرية والتمييز العنصري في السنوات الأخيرة أشكالاً جديدة، لاسيما فيما يتعلق باللاجئين والأقليات العرقية، التي انضمت إلىآلاف الناس في جميع أنحاء العالم من الذين يعانون بالفعل من تلك الظواهر. وقال إن تقرير المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/54/347) يذكر أن الظواهر العنيفة لهذه المشاكل مستمرة. تشيرها عقائد النازية الجديدة واليمين المتطرف أو حتى وسائل الإعلام كالإنترنت، التي توجد عليها، على نحو ما يشير التقرير، موقع معادية للعرب ومعادية للمسلمين. وإن من السخرية أن تستخدم شبكة الإنترت لنشر هذه الأفكار بدلاً من رفضها.

١٩ - ومضي يقول إن التخويف وكراهية الأجانب، والرغبة في استدامة سيادة مجموعة على أخرى، والتطهير الإثنى، والإبادة الجماعية ظواهر تبعث على الذعر وتؤثر في كل إنسان. وقال إن بلده، الذي يعتمد على تقاليده العلمانية وعلى مبادئ التعايش السلمي الذي ينادي به الإسلام، تستنكر هذه الظواهر وتدعو إلى تحديد مرتكيها وضبطهم وإلى معالجة هذه المشكلة في المدارس والجامعات وفي أماكن العبادة. وإن حكومته تدعوه جميع الدول إلى المشاركة في المؤتمر العالمي، وهي مستعدة للإسهام فيه، وتويد التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وأعرب عن ترحيب حكومته بالعرض الذي قدمته جنوب أفريقيا لاستضافة المؤتمر، وحث على تخصيص الموارد اللازمة لعقده، وأعرب عن الثقة في أن المؤتمر سينظر في شيتين معاً هما التقدم المحرز في مكافحة العنصرية وما يجيء من عقبات لاستئصالها، وكذلك التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقال إن السودان، بوصفه مجتمعاً متعدد الأعراق ومتحدد الثقافات، كان لعدة قرون بلداً متسامحاً، لكن التدخل الأجنبي الذي تدفعه عوامل سياسية استعمل ذلك التنوع لإحباط آمال الشعب بالتقدم والرخاء والرفاه. فالتنوع العرقي والثقافي والإيديولوجي يجب أن يؤدي إلى الوحدة والتعايش، بدلاً من أن يسبب الانقسام والشقاق.

٢٠ - السيدة برغوثي (مراقبة فلسطين): قالت إن حق الشعوب في تقرير المصير بند ذو أهمية كبيرة؛ وإن تحقيقه موضع في ميثاق الأمم المتحدة ومتجسد في صكوك حقوق الإنسان، وإن على المجتمع الدولي، وبصورة رئيسية على الأمم المتحدة، مسؤولية ضمان تمعن جميع الشعوب بهذا الحق. لذلك فإن مكافحة التفاوت والقهر وضمان حق الشعوب في تقرير المصير ينبغي أن يكون من بين الأولويات العليا للمجتمع الدولي. وقالت إنه يلزم اتخاذ تدابير أكثر جدية في هذا الصدد، لاسيما بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال أو السيطرة الأجنبية. فالشعب الفلسطيني طالت معاناته من الاحتلال والقهر الإسرائيلي، وما زال محروماً من حقه في تقرير المصير. وقالت إن جميع آفات الاحتلال مستمرة، وكذلك خلق إسرائيل لحقائق جديدة على الأرض، وفي مقدمتها المستوطنات غير المشروعية، التي هي بمثابة النقيض لحرية الشعب الأصلي وتقريره لمصيره. وفضلاً عن ذلك، ما زال اللاجئون والمشردون يُحرمون من حقهم في تقرير المصير وكذلك من حقهم في العودة.

٢١ - ومضت تقول إن فلسطين وإسرائيل اعترفتا، في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ بشأن ترتيبات الحكم المحلي المؤقتة، بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة. غير أنه نظراً لأن الالتزام الحقيقى يتطلب اعترافاً بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير، ترى فلسطين أن إسرائيل لم تعترف بذلك الحق لأسباب تكتيكية، وتأمل أن تتخلى العملية السلمية الحالية عن اعتراف كامل، يجسده فى وجود دولة فلسطينية. فالاشتراك الفعلى فى عملية السلام يتطلب هذا الاعتراف، لأنه لا يعقل الاعتراف بالخصم على أنه شعب بينما يرفض الخصم الاعتراف بحق الطرف الآخر فى تقرير المصير. وبدون ذلك الاعتراف، لا يمكن أن تصل العملية السلمية إلى نهايتها الصحيحة والمنطقية الناجحة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يخضع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تمارس حقوقها فى تقرير المصير، لـأى نقض. واحتتمت قائلة إن وفدها على ثقة بأن فلسطين ستصبح قادرة على المشاركة فى جمعية الألفية المقبلة بوصفها عضواً كاملاً فى الأمم المتحدة، وعلى ثقة من دعم الجمعية فى ذلك الصدد.

٢٢ - السيد زمييفسكي (الاتحاد الروسي): قال إن المجتمع الدولي لم يستطع حتى الآن أن يجد علاجاً فعالاً ضد العنصرية والتمييز العنصري، المنتشرين في جميع أنحاء العالم. فأأشكال المعاصرة للتمييز العنصري تزيد تعقيداً وتشتمل على ظواهر مثل القومية والقومية المتطرفة وكراهية الأجانب. لذلك يجب أن تركز الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي على تحديد التدابير الملحوظة لمكافحة هذه الظواهر. وفي ذلك الصدد، أعرب عن تأييد وفده للبيان الوارد في تقرير الأمين العام (A/54/299) القائل إنه ينبغي معالجة مسألة العنصرية والتمييز العنصري من منظور عالمي، لأنه ما من جزء من العالم يخلو من هذه الظواهر السلبية. وقال إن العنصرية لا تتخذ أشكالاً جديدة فحسب بل كذلك تستعمل وسائل جديدة كشبكة الإنترنت؛ لذلك ينبغي للأعمال التحضيرية للمؤتمر أن تنظر أيضاً في العنصرية في وسائل الإعلام الإلكترونية. وإن الشكل المعاصر المقبول الوحيد لعدم التسامح هو عدم التسامح مع أي عمل من أعمال التمييز والعنصرية والقومية العدائية أو كراهية الأجانب ذات النزعة القتالية.

٢٣ - وقال إن وفده قرأ مع شديد الاهتمام تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (A/54/347) ويلاحظ مع القلق الحالات العديدة لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الغجر في كوسوفو من قبل الألبان الذين يعتبرون الغجر حلفاء للصرب. فالإعدام بإجراءات موجزة، والاحتطاف، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب التي ترتكب ضد الروما تدل على تعقيد مسألة حسم الصراع في البلقان، التي يجب أن تؤدي الأمم المتحدة فيها دوراً قيادياً.

٢٤ - وأردف يقول إن بلده ما زالت طوال تاريخها دولة متعددة الأعراق، وتنطوي كل من تشريعاتها بشأن العلاقات الإثنية المشتركة وسياسة الدولة في ذلك المجال، وكذلك تطبيقهما، بصورة رئيسية على ضرورة تعزيز الوحدة بين الشعوب، وتنمية التفاهم المتبادل والتعاون وإزالة جميع أشكال التمييز. وفي السنوات الأخيرة، سُنت القوانين الفدرالية بشأن الأقاليم ذات الحكم الذاتي وحقوق شعوب الأقاليم، كما قدّمت في مجلس الدوما التابع للدولة قوانين بشأن التطرف السياسي وحظر رموز النازية ودعائتها. كما وضع برنامج فدرالي لمكافحة التطرف السياسي والديني. وقد أصبحت اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية نافذة في عام ١٩٩٩، ومن المأمول فيه أن تساعده حكامها على تحقيق مزيد من الانسجام في العلاقات الإثنية المشتركة داخل

الاتحاد الروسي. وفي سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي، سيُعقد مؤتمر دون إقليمي بشأن العنصرية في بلدٍ.

٢٥ - وأضاف يقول إن وفده يؤيد النتائج التي ذُكرت في تقرير الأمين العام (A/54/299) بشأن أهمية دور لجنة القضاء على التمييز العنصري في منع العنصرية، ويأمل في أن تلتزم السلطات اللاتينية طوعاً بالتصويت التي قدمتها تلك اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين بصدق الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقال إنه يذكر على وجه الخصوص أن اللجنة حتى لا تفت على تغيير سياستها فيما يتعلق بالأقلية القومية وتنفيذ تصريحاتها بأن يجعل تشريعاتها تنسجم مع الضوابط الدولية لحقوق الإنسان. وقال إن هذه المسألة ذات صلة أيضاً باستونيا.

٢٦ - واستأنف قائلاً إن أمن النظام العالمي الحالي واستقراره يتوقف إلى حد بعيد على التفسير الصحيح لحق الشعوب في تقرير المصير. فمن الضروري أن لا ينحصر إلى حق تقرير المصير بمعدل عن المبادئ الأخرى للقانون الدولي. ورغم أن هذا الحق ذو أهمية كبيرة، فإنه لا يبرر الأفعال التي تؤدي، كلياً أو جزئياً، إلى تعريض السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدولة مستقلة ذات سيادة للخطر. فذلك من شأنه أن ينحدر بحق تقرير المصير إلى مستوى الانفصالية، التي هي من أهم أدوات الصراع بين الدول وعدم الاستقرار الإقليمي، وكلا هذين الأمرين يشكلان خطراً على جميع الدول. وقال إنه يجدر باللاحظة أيضاً أن الانفصالية أصبحت على نحو متزايد ترتبط بالعنف والإرهاب. وقال إنه بمبادرة من بلده عقد مجلس الأمن مؤخراً، ولأول مرة في تاريخه، دورة استثنائية بشأن الإرهاب، اتخذ فيها قراراً بالإجماع يدين الهجمات الإرهابية، لاسيما تلك التي يكون دافعها الانفصالية، التي تسعى إلى تقويض سيادة الدولة ومؤسساتها. ويجب على الأمم المتحدة أن تساعد على كفالة قيام المجتمع الدولي بمعارضة هذه الأفعال الإجرامية معاشرة صارمة.

٢٧ - واسترسل قائلاً إن الحكم الذاتي المحلي هو أفضل بدائل للانفصالية. ففي عام ١٩٩٨، صدقت حكومته على الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي الذي يعترف بأجهزة الحكم المحلي بوصفها من الأسس الديمقراطية. واستعملت التدابير التي اتخذتها حكومته في ذلك المجال على إنشاء مجلس بلديات الاتحاد الروسي، اعتمدته مرسوم جمهوري حدد المبادئ الناظمة للعلاقات بين هذا المجلس والأجهزة الفدرالية. كما تجد الاهتمامات المحلية دعماً في الدستور الروسي، الذي يضمن استقلال السلطات ذات الكيان الذاتي. واختتم قائلاً إن الحكومة سنت عدداً من القوانين وأكثر من ١٣٠٠ نظام في ذلك المجال، لأن قوة الشعب تقوم على الحكم الذاتي المحلي. وأعرب عن اعتقاد حكومته أن حق الشعوب في تقرير المصير لا يمكن أن يمارس على نحو بناء إلا من خلال العملية الديمقراطية لا من خلال العنف أو النزعية الانفصالية.

٢٨ - السيد نير (الأردن): قال إن حقوق الإنسان هي تراث لجميع البشرية، بغض النظر عن اعتبارات نوع الجنس أو الاعتبارات الدينية أو السياسية أو غيرها، وإن الأحكام الخاصة بحماية تلك الحقوق هي أقل المعايير التي يجب أن تسود في جميع الدول. وقال إن على المجتمع الدولي أن يتغلب على العقبات القابعة في وجه ممارسة تلك الحقوق، منذ مؤتمر فيينا ونظراً لحدوث انتهاكات للمبادئ التي تكافح شعوب العالم والأمم المتحدة

من أجل دعمها. وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء تزايد المظاهر الواضحة للتمييز العنصري وكراهية الأجانب في العديد من بلدان العالم، التي تظهر، على نحو ما ذكره المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، في العنف والسياسات التمييزية والدعائية العنصرية على شبكة الإنترنت.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن حكومته حاولت على الدوام أن تلجم إلى الحوار وأن تحافظ بموقف منفتح في منطقة تعاني من مختلف الأزمات. كما طبقت هذا النهج في سياساتها الداخلية وتشريعاتها، انسجاماً مع التزامها بالصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، ومنها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقال إن حكومته تشعر أنه يجب التمييز بين التعددية في سياقها التاريخي والتعددية كما توجد سياسياً في مجتمع ما، بغية حماية التنوع الثقافي للمجتمع مع الحفاظ على هوية متسقة للأمة. وقال إنه لا يكفي التأكيد من جديد على التسامح والدفاع عن حقوق الإنسان، المضمونة فيالأردن بموجب القانون. لكن المهم هو احترام حقوق الأقليات وكفالة تمثيلها في الحياة السياسية. وإن حكومته تفعل ما بوسعها لحماية حقوق أشد القطاعات حرماناً وكفالة مشاركتها في المجتمع.

٣٠ - وأردف يقول إنه للحظاظ على التعددية السياسية في وقت تنموا فيه ثورة الاتصالات، يجب إيلاً مزيد من الاهتمام للتنوع الثقافي، مع التأكيد على التسامح ورفض النمطيات الثقافية. ففكرة صراع المدنيات، وكراهية الأجانب، والعنصرية، والتعميمات السلبية يجب أن يتم التخلص عنها لصالح إجراء حوار مع الشعوب والثقافات الأخرى، مع التأثير على العناصر المشتركة بين الشعوب. وأعرب عن ترحيبه بعقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١. وقال إن على لجنة حقوق الإنسان دوراً تؤديه بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر، وإن نداء المقرر الخاص بأن تُمنح جميع الوسائل الازمة لصياغة توصياتها يستحق التأييد.

٣١ - ومضى يقول إن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قدمت تضحيات كبيرة لنيل حقها في تقرير المصير، بأن شرعت في كفاح لقي على الدوام تأييد الأمم المتحدة. على أنه على الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة، ما زال الشعب الفلسطيني غير قادر على ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير في أرضه الوطنية. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وأمله في أن يصاحب هذه العملية تنفيذ فعّال للاتفاقات الموقعة، بما في ذلك أحدث اتفاق، وهو مذكرة شرم الشيخ، خطوة نحو تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية تضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة مع القدس عاصمة لها.

٣٢ - السيد علائي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه في حين يقترب العالم من الألفية الجديدة، فإن تعاظم اتجاه العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، في مظاهرها الجديدة وأشكالها الخبيثة أو العنيفة، ضد أناس منهم الأجانب والأقليات واللاجئون والعمال المهاجرون والنساء والأطفال يشكل مصدرًا لقلق شديد بالنسبة للمجتمع الدولي وآليات حقوق الإنسان.

٣٣ - وأضاف يقول إن المجتمع الدولي، لحسن الحظ، اعترف بضرورة عقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيوفر فرصة لمعالجة هذه المسألة معالجة وافية ويمكن أن يكون نقطة تحول في الكفاح ضد هذه المظاهر بوضع مشروع لمبادئ توجيهية واسعة النطاق وواضحة وتوصيات عملية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يكون المؤتمر عملي التوجه وأن يستعرض نقاط الضعف في تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٣٤ - وأعرب عن تقديره وقد بلده لجهود الفريق العامل المفتوح بباب العضوية التابع للجنة حقوق الإنسان في مجال استعراض وصياغة اقتراحات بالنسبة للمؤتمر العالمي، وكذلك للمناقشات التي جرت في دورته الأولى، في آذار / مارس ١٩٩٩، على أساس الأهداف السبعة للمؤتمر المحددة في قرار الجمعية العامة ١١١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في التأكيد على أهمية ما يلي: تنظيم حلقات دراسية إقليمية للخبراء بشأن الانتصاف والممارسات الحسنة؛ وإيجاد موقع على شبكة الإنترنت بشأن المؤتمر العالمي؛ وتعزيز التصديق الشامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والدور الحاسم للتعليم ونشر الوعي في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري؛ والنظر في دور وسائل الإعلام، بما فيها شبكة الإنترنت، في انتشار العنصرية؛ واستعمال الإنترنت بوصفها أداة تعليمية لتعزيز التسامح واحترام الكرامة الإنسانية والتنوع؛ دراسة طرق زيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة وآلياتها الخاصة بمكافحة العنصرية.

٣٥ - واستطرد يقول إن وفده شارك بنشاط في المناقشات والمشاورات بشأن القرارات المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المعقودة في الجمعية العامة وللجنة حقوق الإنسان، وإن حكومته أعلنت لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيسان / أبريل ١٩٩٨ أنها مستعدة لاستضافة اجتماع منطقة آسيا التحضيري للمؤتمر العالمي. وقال إنه ينبغي للمؤتمر العالمي ولاجتماعاته التحضيرية الإقليمية أن تتناول على نحو واف مسألة إساءة استعمال تكنولوجيات الاتصال الجديدة، بما فيها الإنترنط، بغرض التحریض على الكراهية العنصرية، وينبغي أن تعتمد تدابير عملية لتنظيم استعمالها. وقال في هذا الصدد، إن حظر نشر الأفكار القائمة على التفوق العنصري، على النحو الذي اعترفت به لجنة القضاء على التمييز العنصري، هو تقييد مشروع حرية الرأي والتعبير.

٣٦ - وواصل يقول إن من المظاهر الواضحة لكراهية الأجانب والتعصب انبعاث التمييز والعنف ضد المسلمين. ففي الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، اقترحت الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي مشروع قرار بشأن التشهير والنمطية الموجهين إلى الأديان، فأعتمد بالإجماع. وقال إن وفده يعتقد أن "رهاب الإسلام" يقع في نطاق ولاية كل من المقرر الخاص بشأن العنصرية والمقرر الخاص بشأن التعصب الديني وإنه لذلك يدعوهما إلى أحد أحكام ذلك القرار في الاعتبار.

٣٧ - السيد تيكيل (اريتريرا): قال إنه، في سياق مختلف التقارير، وكذلك التطورات المزعجة في القرن الإفريقي، فإن وفده مضطرب لإثارة مسألة الإطار الدستوري والسياسات المتتبعة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تجييز بل في الحقيقة تقر التمييز الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والانتهاك الواسع النطاق لحقوق

الإنسان، والاستعمال المتعمد للوسائل المطبوعة والإلكترونية للتحريض على الكراهية والتحضير للعنف ضد المجموعات القومية والإثنية في إثيوبيا.

٣٨ - وقال إن من المعروف أن إثيوبيا هي دولة اتحادية منظمة على أساس الانتماء العرقي. غير أن غالبية المثقفين والزعماء السياسيين الإثيوبيين أعلنوا استنكارهم لهذه الفدرالية الإثنية بوصفها نوعاً من "الفصل العنصري - الإثني" الذي يقوض الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي والسلام الإقليمي والتنمية الاقتصادية، ويعزز المصالح المادية لفئة إثنية واحدة فقط.

٣٩ - ومضى يقول إن الدولة الإثوبية مقسمة سياسياً إلى مناطق إدارية، كانت تقارن بمناطق الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وهذه المناطق المجزأة وغير القابلة للحياة مكنت شعب تيغراي، الذي توسيعه أراضيه نتيجة لضم أراضٍ من فئات إثنية أخرى، من الاحتفاظ بسيطرة كاملة في البلد. أما من الناحية الاقتصادية، فإن الخطة الطويلة الأجل هي إيجاد دولة يُسيطر فيها على ثروة إثيوبيا أقل من أربع ملايين نسمة من أصل سكان إثيوبيا البالغين ٦٠ مليون نسمة تقريباً. ويجري تحويل الموارد من المناطق الأخرى إلى منطقة تيغراي والحكومة "الفدرالية". فقد تم تحويل الاقتصاد الإثيوبي بالاتجاه الإثني، وبعبارة أخرى، فهو مصمم لخدمة احتياجات تيغراي الإنمائية وإغناء الأفراد من مجموعة تيغراي.

٤٠ - وأردف يقول إن حكم الأقلية احتكر القوات المسلحة. فتيغراي هي المنطقة الإدارية الوحيدة التي لها جيش دائم كامل التجهيز، كما لها قوة جوية. والجيش الفدرالي الذي يتكون من جيش التحرير الشعبي لتيغراي يسيطر عليه النظام سيطرة تامة. وإن معظم الإثيوبيين يعتبرون ذلك الجيش بمثابة جيش احتلال يدافع عن مصالح فئة عرقية واحدة. أما أهداف سياسة إثيوبيا الخارجية فيمكن أن تلخص بأنها إعادة تشكيل المنطقة بحيث تخدم مصالح حكم الأقلية وإيجاد مجموعة من الدول الصغيرة يسيطر عليها ذلك النظام. ولذلك الغاية، تعمل إثيوبيا على بناء جيش عدواني حديث جداً استعملته بالفعل في الصومال وإريتريا، والأسوأ من ذلك، فإن إثيوبيا استأجرت مرتزقة يشاركون في الحرب العدوانية ضد إريتريا. وفي سعيها الخطير لتحقيق التفوق الإقليمي، احتلت إثيوبيا الأراضي الصومالية، وانتهكت السلامية الإقليمية لكيانيا، وابتزت من الناحية الاقتصادية بلداً مجاوراً فأجبرته على الخضوع. كذلك فإن علاقاتها مع السودان ومصر ليست على ما يرام.

٤١ - واستطرد قائلاً إن وفده يدين استخدام المرتزقة لا لأن عدّة قرارات لمنظمة الوحدة الإفريقية تدين ذلك بوصفه لعنة على المجتمع الأفريقي فحسب وإن المرتزقة قوضوا استقرار كثير من البلدان الأفريقية وكانوا بمثابة أداة وحشية لقمع حق الشعوب في تقرير المصير، بل كذلك لأن إريتريا عانت، خلال كفاحها التحرري وحالياً نتيجة عدوان إثيوبيا على السواء، من آثار استخدام إثيوبيا للمرتزقة. وقال إن ما يعرفه الجميع هو أن إثيوبيا استأجرت مرتزقة من أوروبا الشرقية، وهي حقيقة ثُقّتها إريتريا للجنة الثالثة. ووفقاً لما ذكره مفكرون إثيوبيون بارزون في المنفي ومنظمات وصحافة إثوبية في المنفى، أصبحت إثيوبيا دولة عرقية لصوصية وقائمة على القمع أضفت من الناحية الدستورية نزعة مؤسسية على القبلية ل تستفيد من فئة عرقية واحدة سياسياً واقتصادياً، وإبقاء تلك الفئة في السلطة، والتلوّح على حساب الفئات العرقية الأخرى والدول المجاورة.

٤٢ - ومضى قائلاً إنه وفقاً للمصدر ذاته، انتهك نظام الأقلية العرقية في إثيوبيا على نحو مطرد جميع قواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلوك الدولي المتمدن. وهي تشن حرباً ضد الإنسانية يجب أن تدينها اللجنة لسبعين معاً: لجرائمها ضد الفئات القومية والعرقية الإثيوبية والأجنبية وإعادة استعمال المرتزقة في أفريقيا. كما يجب على اللجنة وعلى المجتمع الدولي أن يصرا على القبول غير المشروط لمجموعة السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية وتطبيقها.

٤٣ - السيد الحميدي (العراق): قال إن حكومته قدمت تقريرها الدوري الرابع عشر إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، فأظهرت النتائج التي توصل إليها التقرير الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تسود في العراق والتدخلات العسكرية الأجنبية في مختلف مناطق البلد مما كان له أثر سلبي على تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقال إن اللجنة أشارت إلى المقرر ١١٤/١٩٩٨ الذي اتخذته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وناشدت المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، رفع أحكام الحظر الذي يؤثر على حالة الإنسانية لسكان العراق. وفي الوقت ذاته، رحبت اللجنة بالمعلومات التي تفيد أن النظام القانوني الداخلي في العراق يمكن الأفراد من التذرع بأحكام الاتفاقية مباشرة أمام المحاكم.

٤٤ - وأردف يقول إنه عشية الألفية الجديدة، تشكل الزيادة في العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، لا سيما ضد العمال المهاجرين في بلدان تزعم أنها خطت خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان، مصدرًا لقلق شديد. ويشير تقرير المقرر الخاص المعنى بأشكال المعاصرة للعنصرية (A/54/347) إلى استخدام الإنتربوت لنشر الدعاية العنصرية، ومنها الدعاية المعادية للعرب والداعية المعادية للمسلمين. ويجب على الدول أن تتخذ إجراءات لمكافحة تلك الظاهرة.

٤٥ - ومضى قائلاً إن وفده يؤيد تأييداً كاملاً انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير، فإن مجرد أن هذا الحق قد أُعلن في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بعد المادة التي تشير إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يعني أن هاتين المادتين مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. أما العهدان الدوليان فقد أكدتا من جديد على ذلك الحق وربطاه بالحق في التنمية. وهذه الحقان هما حجر الأساس للسلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وقال إن العراق، الذي أحرز استقلاله كسائر البلدان الأخرى على حساب تضحيات كبيرة وكان من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، يدرك أهمية حق تقرير المصير وحق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي، وهو فخور بأنه شارك في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ بدايتها.

٤٦ - وقال إنه على الرغم من كل ما تم عمله للقضاء على الاستعمار، شهد العقد الحالي انتكاساً خطيراً انعكس في التدخل العسكري المباشر وغير المباشر بمختلف الذرائع، كما شهد التهديد بالقوة واستعمال الضغط السياسي والاقتصادي لمنع البلدان من اختيار نظام حكمها وإخضاعها إلى سيطرة الدول العظمى. وهذا نوع جديد من الاستعمار. وقال إن بلده هو أحد ضحايا هذا العدون. فالتدخلات العسكرية في شمال العراق تنتهك سيادته

وسلامته الإقليمية وأدت بالضرورة إلى انسحاب الإدارة المركزية من تلك المناطق، فتحولت إلى أرض خصبة للقتال الداخلي والصراع الدامي. وفضلاً عن ذلك، قررت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، دون أي قرار متخذ من مجلس الأمن بهذا المعنى، توسيع المناطق المستثناء في شمال العراق وجنوبه. وبذرائع غير مقبولة، شنت حكومة الولايات المتحدة ثلاثة هجمات بالصواريخ في عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٦، فألحقت ضرراً مادياً كبيراً. وفي الفترة بين ٦ و ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مزيداً من الهجمات العسكرية، فقتلت وجرحت مئات الناس ودمرت قاعدة العراق الصناعية وهيكلها الداعي الأساسي. وفي ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٩ حين حدث العدوان على مدينة البصرة، قُتل ١٧ شخصاً وجرح مئات الأشخاص ووُقعت أضرار مادية جسيمة. وفضلاً عن ذلك، تواصل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غارات القصف اليومي في شمال العراق وجنوبه بحجج المحافظة على المناطق المستثناء.

٤٧ - واستطرد قائلاً إن إصرار هذين البلدين على الاحتفاظ بالحظر الشامل، ولو أنجز العراق التزاماته الدولية، ظهر واضحًا من البيانات التي أدلت بها سلطات الولايات المتحدة. وإن ذلك انتهك صارخ لحق الشعب العراقي في استغلال موارده. وقد أنفقت الولايات المتحدة ١٧ مليون دولار على تمويل المرتزقة وتدربيهم في محاولة للتدخل في شؤون العراق الداخلية وتغيير نظام حكمه. وقال إن حق تقرير المصير هو شرط أساسي لحماية حقوق الإنسان، وإن على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءً صارماً ضد أي ممارسة تتجاهل ذلك الحق أو تفسره على نحو انتقائي. وقال إن بلده اختار نظامه السياسي باستفتاء حر، فأكيد بذلك من جديد على التزام حكومته باحترام ذلك الحق، ويجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالعدوان على العراق. ويجب أن تناشد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لوقف هذه الأعمال، التي تهدد أمن العراق وسيادته وسلامته الإقليمية.

٤٨ - السيدة توميتش (سلوفينيا): لاحظت أن المساواة بين جميع البشر، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زالت بعيدة عن التحقيق. وعلى العكس، تثار كثير من الصراعات المسلحة بداعي السيطرة، ولا تخلو، حتى المجتمعات المستقرة المزدهرة، من أحداث العنصرية أو كراهية الأجانب أو التعصب. وقالت إن بلدها لا يُستثنى من ذلك: ففي السنوات الأخيرة وقعت ظواهر من التعصب ضد الذين يظن أنهم "مختلفون" بسبب لون بشرتهم، أو أصلهم القومي أو العرقي، أو دينهم، أو توجههم الجنسي. والتعصب مضاد لرخاء المجتمع وتحقيق مزيد من تضييقاته الاجتماعية الاقتصادية على أساس التنوع العرقي والثقافي. وقالت أنه يلزم مزيد من التعزيز لاحترام المساواة، وخصوصاً في زمن توحد فيه أعداد متزايدة من العمال المهاجرين واللاجئين.

٤٩ - وممضت تقول إن حكومتها ترى أن المؤتمر العالمي وعمليته التحضيرية هما في المقام الأول فرصة لتعزيز العمل الوطني الرامي إلى منع العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب وللبناء على أساس عملية نشر الوعي بحقوق الإنسان التي بدأت في السنوات الأخيرة. وقالت إن الأنشطة التحضيرية الوطنية في سلوفينيا ستشارك فيها الوزارات الحكومية ذات الصلة وقطاع المنظمات غير الحكومية. وستواصل سلوفينيا المشاركة على نحو فعال في العملية التحضيرية الإقليمية الأوروبية، التي يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة في مجال تبادل الخبرات.

٥٠ - وأردفت تقول انه في سياق الأهداف والمقاصد العامة المحددة في قرار الجمعية العامة ١١١/٥٢، يعلق وفد بلدها أهمية خاصة على المسائل التالية: الجمع المناسب للمعلومات وتحليلها؛ وجود وسائل اعلام فنية ومستقلة؛ ونشر الوعي العام من خلال تعليم التسامح واحترام التنوع وقيم حقوق الإنسان في سن مبكرة؛ وتدريب النباتات الفنية المستهدفة كضباط الشرطة وحراس السجون. ولا بد أيضاً من معالجة حماية الأقليات، لأن للتعاون والتعايش فيما بين مختلف الجاليات الإثنية أهمية حيوية في إيجاد مجتمع ديمقراطي متسامح.

٥١ - وأعربت عن ثناء وفد بلدها على الأنشطة المتعلقة بالمؤتمر التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفريقها الذي يعمل في المشروع المتعلقة بالعنصرية. كما اعربت عن الأمل في أن يشجع المؤتمر التصديق الشامل على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ويوفر فرصة للدول كي تقدم إعلانات بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية.

٥٢ - السيد حق (باكستان): قال ان حق الشعوب في تقرير المصير حق مقدس؛ وعن طريق ممارسة ذلك الحق، طيلة العقود الخمسة الماضية، ثالت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استقلالها. وقال ان الأمم المتحدة قدمت إسهاماً قيماً في إعمال ذلك الحق، وإن الدور الهام الذي لعبته مؤخراً في تنظيم الاستفتاء في تيمور الشرقية مظهر من مظاهر إيمان المجتمع الدولي القوي بهذا الحق الأساسي الأكثر أهمية من بين حقوق الإنسان. وأعرب عن تقديره وفدي بلده للقرار الجريء وبعيد النظر الذي اتخذته حكومة اندونيسيا لإجراء عملية مشاوراة شعبية في تيمور الشرقية. فقد كان هذا حدثاً تاريخياً مكن شعب تيمور الشرقية من التعبير بحرية عن رأيه بصدق مستقبله، كما أيد البرلمان الاندونيسي هذه النتيجة. وقال إن عملية المشاورات الشعبية التي أجريت برعاية الأمم المتحدة قدمت حلّاً مشرفاً لمشكلة طال أمدها كما أصبحت نموذجاً مفيداً لحل المسائل المتعلقة الأخرى.

٥٣ - واستطرد يقول إن إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط أحدث تفاؤلاً جديداً، وإن التوقيع الذي جرى مؤخراً على الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن محادثات الوضع النهائي يبعث على الأمل. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن شعب فلسطين سيستعيد قريباً جميع أراضيه. غير أن كثيراً من الشعوب المضطهدة ما زالت محرومة من حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. فشعب جمو وكشمير حرم من هذا الحق لأكثر من ٥٠ سنة. وقد ألزمت كل من الهند وباكستان نفسها بالتقيد بقرار مجلس الأمن الذي يتيح لشعب جمو وكشمير تقرير مستقبليه بنفسه عن طريق عقد استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة. غير أن الهند أخفقت في احترامها التزامها الجدي فرفضت حتى الآن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وحرمت بذلك شعب كشمير من حقه في تقرير المصير. وبينما كانت الأمم المتحدة تنظم عملية التشاور الشعبية الحرة والنزيفة في تيمور الشرقية، مثلت الحكومة الهندية مهزلة انتخابية في جمو وكشمير المحتلة، بمساعدة أكثر من ٧٠٠ جندي من قوات الاحتلال، بغية مواصلة احتلالها اللاشرعية واللأخلاقية لكشمير. فقد قاطع أكثر من ٨٨ في المائة من الشعب هذه الانتخابات الزائفة، وسجن جميع زعماء مؤتمرو حرية جميع الأحزاب، الذي نظم هذه القطيعة. وقال إن مقاطعة الشعب الكشميري الساحقة لما يسمى بالانتخابات كانت هي الاستفتاء الحقيقي، والإدانة المعتبرة

لاحتلال الهند غير المشروع لجمو وكشمير. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعو الهند إلى القيام فوراً بإطلاق سراح زعماء مؤتمر حرية جميع الأحزاب الذين يخضعون لاحتجاز غير قانوني.

٥٤ - واستأنف قائلاً إن شعب جمو وكشمير يطالب بإجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة، وينتظر العدالة من المنظمة. كما ينتظر من المجتمع الدولي أن يكون عادلاً في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ومن الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً فاعلاً يماثل الدور الذي أدته في تيمور الشرقية. فالسلام والأمن والتنمية في المنطقة ترتبط ارتباطاً جوهرياً بحل هذه المشكلة. وإن باكستان تقف على أهبة الاستعداد للعمل باتجاه حل جميع مشاكلها المعلقة مع الهند عن طريق المفاوضات السلمية.

٥٥ - السيد نور (مصر) قال إن تقرير المقرر الخاص يحتوي على معلومات مزعجة عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب في أنحاء عديدة من العالم، لاسيما بعض البلدان المتقدمة النمو. وقال إن وفد بلده يشعر ببالغ القلق إزاء تكاثر الدعاية العنصرية والتحريض على الكراهية ضد المسلمين والعرب من جانب بعض وسائل الإعلام، على النحو الذي يرد وصفه في التقرير. وقال انه يلزم التمييز بين حرية الرأي ونشر الدعاية العنصرية والتحريض على الكراهية. وعلى الحكومات أن تسن قوانين تكبح بها أنشطة المنظمات التي تنشر مثل هذه المعلومات وتحمي الفئات المتأثرة بها. وقال إن وفد بلده ينتظر باهتمام عقد المؤتمر العالمي في عام ٢٠٠١ ويرحب بعرض جنوب إفريقيا لاستضافة المؤتمر والجهود التي تبذلها لهذا الغرض. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يوفرا الموارد المالية لجعل هذا العرض حقيقة واقعة. وأعرب في هذا الصدد عن قلق وفد بلده إزاء نقص الأموال اللازم لدعم الأنشطة في إطار العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وحث المجتمع الدولي على زيادة مسهاماته لدفع تنفيذ برنامج عمل العقد إلى الأمام قبل انعقاد المؤتمر.

٥٦ - السيد ليال كورديرو (أنغولا): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلت به جنوب إفريقيا نيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإن حكومته تعلم أهمية كبيرة على مسألة العنصرية والتمييز العنصري، ليس لأن شعبياً عانى لمدة ٥٠٠ سنة من عبء التمييز تحت الحكم الاستعماري فحسب بل أيضاً لأنها ترى أن جميع الممارسات التمييزية لا إنسانية وتشكل تهديداً خطيراً للانسجام بين الشعوب. وقال إن أنغولا تتتألف من شعوب مختلفة الأعراق والأسس الإثنية والعقائد والديانات، وإن جميع حقوق مواطنيها يحميها الدستور وتكتفلها الحكومة. وعلى الرغم من أنها لا تواجه صراعات تنطوي على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فإنه يدفعها شعور بالواجب في السعي من أجل الوصول إلى عالم خال من التمييز للأجيال المقبلة من الأفريقيين وللأفريقيين الذين يعيشون في أنحاء العالم.

٥٧ - وأضاف قائلاً أنه ما زالت هناك مظاهر واسعة الانتشار لأشكال مقتنة ومتزايدة التعقيد من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب في العالم، لاسيما في مناطق تتمتع بمستوى عال من التنمية الاقتصادية، وفي ذلك حقيقة اعترفت بها مختلف المنتديات وأداتها. وعلى نحو ما بين المقرر الخاص في تقريره، فإن ممارسة

التمييز لم تقل وما زالت الأهداف التي تم تحديدها للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري بعيدة المنال.

٥٨ - وأردف يقول إن وفـد بلـده مع ذـلك يـحدوـه الأـمل لأنـ شـيـئـاً منـ التـقدـم قدـ أـحـرـزـ، لـاسـيـما اـعـتـمـادـ تـشـريـعـاتـ لـحـماـيـةـ الـأـقـلـيـاتـ منـ العـنـصـرـيـةـ وـغـيرـ ذـلـكـ منـ أـشـكـالـ التـعـسـفـ فيـ عـدـدـ مـنـ الـبـلـدانـ وـازـدـيـادـ عـدـدـ الدـولـ التيـ وـقـعـتـ وـصـدـّقـتـ عـلـىـ الـاـتـفـاقـيـةـ الـدـولـيـةـ لـلـقـضـاءـ عـلـىـ جـمـيعـ أـشـكـالـ التـمـيـيزـ العـنـصـرـيـ.

٥٩ - واستأنف يقول إنه مع ذلك ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لكتفالة التنفيذ الفعال للبرامج بغية تقديم حماية أفضل لحقوق الفئات المستهدفة أكثر من غيرها بالعنصرية والتمييز العنصري، كالأقليات القومية والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كذلك ينبغي اتخاذ التدابير لکبح جماح الحركات الناشية والنازية الجديدة التي تظهر في بعض البلدان وكذلك کبح المظاهر المتزايدة لكراهية الأجانب وغير ذلك من الممارسات التمييزية. وقال إن وفـد بلـده يـؤـكـدـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ الـاـسـتـعـدـادـاتـ لـلـمـؤـتـمـرـ الـعـالـمـيـ الذـيـ سـيـعـقـدـ فـيـ عـامـ ٢٠٠١ـ،ـ الذـيـ يـنـبـغـيـ زـيـادـةـ كـمـيـةـ الـمـوـارـدـ الـمـالـيـةـ مـنـ أـجـلـهـ.ـ وـقـالـ إـنـ تـقـرـيرـ الـأـمـيـنـ الـعـالـمـيـ بـشـأنـ تـنـفـيـذـ بـرـنـامـجـ عـلـىـ عـقـدـ الثـالـثـ وـبـشـأنـ الـعـلـمـيـةـ التـحـضـيرـيـةـ لـلـمـؤـتـمـرـ (A/54/299) يـكـشـفـ عـنـ اـفـتـقـارـ لـلـلتـزـامـ الـقـوـيـ مـنـ جـانـبـ الـمـجـتـمـعـ الـدـولـيـ،ـ يـتـبـيـنـ مـنـ عـدـمـ كـفـاـيـةـ الـمـسـاـهـمـاتـ الـمـقـدـمـةـ حـتـىـ الـآنـ لـلـصـنـدـوقـ الـإـسـتـئـمـانـيـ لـلـعـقـدـ رـغـمـ نـدـاءـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ الـوـارـدـ فـيـ قـرـارـهـاـ ١٣٢ـ/ـ٥ـ٣ـ.

٦٠ - واستأنف يقول إن وفـد بلـده يـؤـيدـ تـأـيـيدـاًـ كـامـلاًـ حـقـ جـمـيعـ الشـعـوبـ التـيـ ماـ زـالـتـ تـعـيـشـ تـحـتـ نـيرـ الـاسـتـعـمـارـ فـيـ تـقـرـيرـ الـمـصـيـرـ.ـ وـقـدـ أـدـتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ كـمـاـ كـانـ شـأـنـهاـ خـلـالـ عـمـلـيـةـ إـنـهـاءـ الـاسـتـعـمـارـ،ـ دـورـاًـ هـاماًـ فـيـ الـمـشاـوـرـةـ الـشـعـبـيـةـ التـيـ جـرـتـ مـؤـخـراًـ فـيـ تـيمـورـ الـشـرـقـيـةـ،ـ التـيـ رـفـضـ شـعـبـهاـ بـأـغـلـيـةـ سـاحـقـةـ الـاـحتـلـالـ الـأـجـنـبـيـ وـصـوـتـ مـنـ أـجـلـ الـاسـتـقـلـالـ.ـ وـقـالـ إـنـ وـفـدـ بلـدهـ يـأـمـلـ،ـ بـالـنـسـبـةـ لـلـصـحـراءـ الـغـرـبـيـةـ،ـ أـنـ تـؤـدـيـ الـجـهـودـ الـمـشـترـكـةـ بـيـنـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـمـنـظـمةـ الـوـحـدةـ الـأـفـرـيقـيـةـ الرـامـيـةـ إـلـىـ إـجـرـاءـ اـسـتـفـتـاءـ إـلـىـ التـوـصـلـ قـرـيبـاًـ إـلـىـ تـسوـيـةـ لـلـخـلـافـاتـ التـيـ طـالـ اـنتـظـارـهـاـ.ـ كـمـاـ يـرـحـبـ بـالـطـوـرـاتـ الـأـخـيـرـةـ فـيـ عـمـلـيـةـ السـلـامـ فـيـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ.

٦١ - وأعرب عن قلق وفـد بلـدهـ إـزـاءـ اـسـتـمـارـ اـسـتـخـدـامـ الـمـرـتـزـقـةـ فـيـ بـعـضـ مـنـاطـقـ الـعـالـمـ كـوسـيـلـةـ لـعـرـقـلـةـ التـمـتعـ الـكـامـلـ بـحـقـ الشـعـوبـ فـيـ تـقـرـيرـ الـمـصـيـرـ.ـ وـقـدـ دـلـ تـقـرـيرـ الـمـقـرـرـ الـخـاصـ بـشـانـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ (A/54/326)ـ عـلـىـ مـدـىـ اـنـتـشـارـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ.ـ وـقـالـ إـنـ وـفـدـ بلـدهـ يـدـيـنـ بـشـدـةـ اـسـتـخـدـامـ الـمـرـتـزـقـةـ وـسـيـوـاـصـلـ الـعـمـلـ عـلـىـ حـظـرـهـاـ.ـ وـهـوـ يـرـفـضـ بـقـوـةـ الـاـتـهـامـ بـأـنـ الـمـوـاـطـنـيـنـ الـأـنـغـوـلـيـيـنـ يـشـتـرـكـونـ بـوـصـفـهـمـ مـرـتـزـقـةـ فـيـ الـصـرـاعـ الدـائـمـ فـيـ جـمـهـورـيـةـ الـكـوـنـغوـ.ـ فـالـتـعـاوـنـ بـيـنـ أـنـغـوـلـاـ وـالـكـوـنـغوـ قـائـمـ عـلـىـ اـتـفـاقـاتـ ثـنـائـيـةـ وـقـعـتـهاـ الـحـكـومـتـانـ وـتـضـمـنـتـ،ـ بـالـطـيـعـ،ـ الـتـعـاوـنـ الـعـسـكـرـيـ.ـ وـأـعـربـ عـنـ تـأـيـيدـ وـفـدـ بلـدهـ لـاـسـتـمـارـ وـلـاـيـةـ الـمـقـرـرـ الـخـاصـ الـمـعـنـيـ بـالـمـرـتـزـقـةـ،ـ وـأـعـربـ عـنـ تـعـاوـنـ أـنـغـوـلـاـ الـكـامـلـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ.

٦٢ - السيد هونت (سانت لوسيا): قال إن احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير على النحو الوارد في المادتين ١ و ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، كانت له دوماً أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لمنطقة البحر الكاريبي وكان بمثابة مبدأ توجيهي في عملية تقرير المصير الجارية في المنطقة. ووفقاً لأحد الأعضاء المؤسسين لحق تقرير المصير، هو رئيس جمهورية تنزانيا السابق يوليوس نيريري، فإن هذا المبدأ يعني قدرة شعب ما على تقرير مستقبله وحكم ذاته دون تدخل. كذلك قال المرحوم كوامي نکروم، رئيس جمهورية غانا السابق، أن من الأفضل أن يحكم المرأة نفسه بدلاً من أن يحكمه أي إنسان آخر. وحق تقرير المصير هو واجب الأمم المتحدة الذي لم ينته بعد في الألفية الحالية وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لاستكمال هذه العملية في الألفية الجديدة. وإن هذه المهمة ما زالت ناقصة في منطقتنا البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حيث تقع غالبية ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ولم تمارس شعوبها بعد حقوقها في تقرير المصير.

٦٣ - ومضى يقول إن وفده يؤكد من جديد بقوه أن مبدأ المساواة السياسية المطلقة والتامة يجب أن يظل المعيار الذي ينطبق على عملية تقرير المصير لتلك الأقاليم الجزرية الصغيرة. فالمجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل أقل من هدف تقرير المصير وما يعقبه من مساواة سياسية لأن كثيراً من الأقاليم المعنية صغيرة في المساحة، وإن وفده يؤكد من جديد مبدأ الجمعية العامة القديم القائل أن المساحة ينبغي ألا تستعمل عائداً في وجه ممارسة الحق في تقرير المصير.

٦٤ - السيد يواسيس (بابوا غينيا الجديدة): قال إنه لأكثر من نصف العقد الحالي، ترأس وفد بلده اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. ورغم بعض التقدم الذي أحرز في ذلك المجال، يأمل وفد بلده أن يتم التوصل إلى اتفاق قبل نهاية سنة ٢٠٠٠ بشأن برامج العمل الخاصة لكل إقليم، لمساعدة اللجنة الخاصة على استكمال ولايتها، وأن تقوم الأمم المتحدة، بدعم وتعاون الدول الأعضاء لاسيما الدول القائمة بالإدارة، بتسوية مسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الـ ١٧ المتبقية. وذكر أن وفد بلده يلاحظ مع التقدير التعاون والتفهم الذي أبدته بعض الدول الثائمة بالإدارة والدول الأعضاء، لاسيما نيوزيلندا في حالة توكيلاو، وفرنسا في حالة كاليدونيا الجديدة، واندونيسيا والبرتغال في حالة تيمور الشرقية، والأطراف المعنيون في الاستفتاء المقترن في الصحراء الغربية.

٦٥ - وقال إن وفد بلده يلاحظ المعلومات التفصيلية الواردة في تقرير المقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك التدابير المتخذة والتقدير الذي أحرزته الأمم المتحدة في مكافحة تلك الظواهر. وقال إن مختلف الآليات التشريعية والمؤسسية التي أدخلتها بعض الدول الأعضاء لتحسين حالة البشرية والمجتمع المدني ينبغي أن تلقى التشجيع، وناشد الدول الأخرى التي لم تتخذ تدابير مماثلة بعد أن تفعل ذلك.

٦٦ - وأردف يقول إن هناك تمييزاً أيضاً في مجال العمالة، فليس هناك تفاوت حسب نوع الجنس فحسب بل إنه في بعض البلدان النامية تمتلك الشركات عبر الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات نفوذاً كبيراً في

المجالين السياسي والاقتصادي على السواء وغالباً ما تفضل استخدام العمال الأجانب بدلاً من العمال المحليين. ويجري ذلك تحت اسم الوصول بالكفاءة والربح إلى الحد الأقصى، دون اعتبار يذكر أو دون اعتبار على الإطلاق لاحتياجات البلد المضيف من الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا. وقال إنه يلزم أن تعالج الأمم المتحدة تلك المسائل إما في اللجنة الثالثة أو في غيرها من اللجان ذات الصلة.

٦٧ - ومضى يقول إن هناك خطراً جديداً آخر هو استعمال تكنولوجيا المعلومات والإنترنت لترويج الأفكار العنصرية والمعلومات التي تحرض على الكراهية العنصرية الجديدة. وإن بإمكان أن يؤدي ذلك بسرعة كبيرة إلى تقويض حالات النجاح الذي تم إحرازها والعمل الجيد الذي جرى في ذلك الميدان. ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ دور الريادة في حل تلك المشكلة. وأعرب عنأمل وفده في أن يضع المؤتمر العالمي الذي سينعقد في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١ أهدافاً جديدة لحل المشاكل الحالية في ذلك الميدان.

٦٨ - السيد مالينوفسكي (الجمهورية التشيكية): أشار إلى البيان الذي أدى به في اللجنة الثالثة نيابة عن المقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وقال إن وفده بلاده يقدر عمل المقرر الخاص لكنه يشعر أنه، بالتركيز بصورة رئيسية على مشكلة سكان الروما في الجمهورية التشيكية وبلدين أوروبيين آخرين مع الإشارة فقط بصورة متقطعة ومعززة إلى الظواهر الحالية للعنصرية أو التمييز أو كراهية الأجانب في أجزاء أخرى من العالم، فإن ذلك البيان لم يكن متوازناً بما فيه الكفاية.

٦٩ - وأضاف يقول إن بلده يدرك تماماً أن حالة جالية الروما في أراضيها لا تبعث على الرضى. ووفقاً لذلك فإن بلده، باعتباره بلداً ديمقراطياً، يوجه الانتباه إلى التوصيات والاقتراحات التي تقدمها بلدان أخرى وتقدمها المؤسسات الدولية. ورغم أن بلده طرف في الاتفاقية الإطارية بشأن حماية الأقليات القومية ورغم أن التشريعات المحلية تحمي جالية الروما، لم يكن من العملي دوماً تحرير العلاقات بين الأفراد من عناصر التعصب الذي تتميز به بلدان كثيرة ما زالت تعالج إرث ماضيها الاستبدادي.

٧٠ - وأردف يقول إن بلده انتُقد، في الأشهر القليلة الماضية، فيما يتصل بتشييد جدار يبلغ ارتفاعه متران في مدينة أوستي ناد لابم، وهو ما ذكر أيضاً - للأسف بطريقة غير مستنيرة في بيان المقرر الخاص. فتشييد هذا الجدار أضر بصورة خطيرة بسمعة البلد. وقال إنه رغم أن غاية الذين بنوه كانت حلًّا نزاع بين فئتين من المواطنين، أصبح الجدار بالتدريج رمزاً للتعصب العنصري. وقال إن حكومته، حتى ولو أنها لا توافق على ذلك التصور، فإنها ملتزمة بإيجاد حل متوازن لهذه المشكلة. ووفقاً لذلك، تم في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٩ تعين ممثل خاص للحكومة لإعادة فتح الحوار بين طرف في النزاع.

٧١ - واستأنف قائلاً إن حكومته تدرك مسؤوليتها عن التحسين العام لحالة جالية الروما في أراضيها. ففي السنوات القليلة الماضية اتُخذت عدة خطوات إيجابية أساسية في ذلك الصدد تم توفير معلومات عنها للمجتمع

الدولي. غير أن من السذاجة الظن بأنه يمكن في سنوات قليلة تحقيق تحسن فعلي في حالة جالية الروما في العالم.

٧٢ - واستأنف قائلاً إن مشكلة الروما لها بلا شك أبعاد دولية وأوروبية ويجب إزاء ذلك أن تستهدفها الدول بالعمل معاً بتعاون وثيق. وقال إن حكومته ما زالت تدعو إلى مثل هذا التعاون. ففي عام ١٩٩٨، تم نتيجة لمبادرة منها ومساهمة مالية قدمتها، تعزيز هيكل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وارسو وأحدثت وظيفة منسق لشؤون الروما فيه. وبالتعاون مع مجلس أوروبا، تم في برنو، وهي ثاني أكبر مدينة في الجمهورية التشيكية، وضع خطة استراتيجية لحل المشاكل الإثنية المشتركة بين غالبية السكان وجالية الروما، وعزم مجلس أوروبا على تقديم هذه الخطة بوصفها نموذجاً يحتذى في أماكن أخرى من أوروبا.

٧٣ - ومضى يقول إن حكومته ملتزمة بقوة بمتابعة بذل جهودها الدولية فيما يتعلق بحالة جالية الروما. وتعتقد أنها، من خلال التعاون مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، ستكتسب التأييد اللازم من الدول الأخرى لدعوتها إلى معالجة هذه المشكلة من منظور على نطاق أوروبا، بغية تحقيق تحسين عام دائم في حالة الروما في أوروبا وفي أنحاء العالم.

٧٤ - السيدة رومولوس (هايتى): قالت انه منذ أن أحرزت هايتي صفة الدولة، اتبعت طريق عدم التمييز، وأكدت ذلك في أول دستور لها. وكانت هايتي طيلة وجودها في مقدمة التحركات المناهضة للعنصرية. ففي عام ١٩٧٢، انضمت إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وصدقت عليها، وفي عام ١٩٨١، نشرت الحكومة مرسوماً نفذت بموجبه أحكام الاتفاقية، لاسيما الأحكام المتعلقة بالمعاقبة على جريمة التمييز العنصري. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، قدمت وزارة العدل والنظام العام تقريراً ثانياً إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن صكوك حقوق الإنسان الدولية أصبحت جزءاً متكاملاً من تشريعات هايتي المحلية. غير أنها أعربت عن القلق إزاء تكرار تأكيد الحكومة على عدم وجود تمييز عنصري في هايتي.

٧٥ - وواصلت تقول انه، في المقام الأول، لا يوجد تمييز عنصري في هايتي لأن البلد كان دوماً شديداً التعذّر من الناحية العرقية. وقد أسهم الازدهار الأخير في التكنولوجيا ونمو الهياكل الأساسية في الامتزاج العرقي فأمّحت التمايزات العرقية باطراود كما أصبحت الأنماط الإثنية شديدة التعقيد. ويعني هذا التنوع انه في حين يوجد تحيز حسب اللون فإنه لا يوجد تمييز عنصري، لأن هايتي تظل بلداً أسود من الوجهة العرقية. وفي المقام الثاني، تتضمن التشريعات المحلية أحكاماً مناهضة للتمييز العنصري ترد أيضاً في الدساتير المتعاقبة. ونتيجة لذلك، لا يوجد تمييز عنصري بمعنى الحرفي في هايتي. أما سكان هايتي فقد عادوا من العنصرية على نحو مباشر، فأصبحوا دوماً في طليعة الكفاح ضد هذه الجريمة. وعلى الرغم من أن بعض الهايتيين كأفراد متّحذّرون من حيث اللون، ليست هذه المشكلة الاجتماعية الرئيسية في هايتي. ففي بلد سكانه من السود والسمّر، تكمن المشكلة في التفاوت بين الأغنياء، من أي لون، الذين يستغلون عمل الفقراء، الذين قد يكونون من أي عرق.

٧٦ - السيد تيسسيما (إثيوبيا): تكلم ممارساً لحق الرد، فقال انه يود أن يوضح بعض المسائل التي أثارها وفد إريتريا فيما يتعلق بالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إثيوبيا. ورغم أنه قد يجد من بيان ذلك الوفد أن الحال في إريتريا أفضل، فالحقيقة أنه لا يوجد في إريتريا دستور ولا أحزاب سياسية ولا صحفة حرية. وقال انه، على أية حال، يعتقد أن مسألة الحكم الجيد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية تقع ضمن نطاق مسؤولية كل دولة وليس هذه اللجنة مكان مناقشتها، مع أن هذه اللجنة هي المكان المناسب لمناقشة عدوان غير مبرر على دولة مجاورة.

٧٧ - ومضى يقول ان سلوك إريتريا اللامسؤول يظهر في المزاعم التي أدلّى بها ممثلها في اللجنة في محاولة لتشويه صورة إثيوبيا بالمقارنة مع جاراتها. وقد أورد هذا الممثل أسماء ثلاثة بلدان على وجه الخصوص، لكن إثيوبيا تحافظ على علاقات حسنة مع هذه البلدان، كما فعلت مع إريتريا حتى أيار / مايو ١٩٩٨ عندما ارتكب نظام الحكم الإريتري عدوانه. وهذه هي القضية التي ينبغي أن تناقشها اللجنة.

٧٨ - وأردف قائلاً انه على الرغم من أن العنصرية لم تعد تشكل جزءاً من العقيدة الرسمية لأي بلد، ما زالت توجد عملياً بأشكال قاسية مما يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير مضادة فعالة. وأعرب عن قلقه وفده بلده البالغ إزاء التدابير العنصرية الجامحة التي يتخذها نظام الحكم الإريتري ضد الإثيوبيين الذين يقطنون في كل من إريتريا والأراضي الإثيوبية المحتلة، الذين أصبحت القاعدة في معاملتهم الحرمان من حقوق الإنسان، وغياب سبل الانتصاف القانونية، والتمييز الصريح. فقد أصدرت الحكومة الإريتية أوامر، لم تكن علنية، بفضل الموطنين الإثيوبيين من وظائفهم بإجراءات موجزة وإجلاء المقيمين الإثيوبيين من منازلهم. وفضلاً عن ذلك، تعرضت لهم الشرطة وفرق الهجوم المنظمة بالضرب والاعتقال والاغتصاب والتذيب والقتل. وارتكبت هذه الفظائع بعيداً عن أعين المجتمع الدولي، لأن نظام الحكم الإريتري رفض السماح للمنظمات غير الحكومية وبعض وكالات الأمم المتحدة بالعمل في البلد. كذلك قامت السلطات الإريتيرية بمصادرة الأموال والممتلكات من الإثيوبيين، وامتنع أرباب العمل عن دفع مرتباتهم والتعويضات المستحقة لهم بسبب إنهاء العمل دون إنذار. وحرم المواطنون الإثيوبيون من المعالجة الطبية وأخرجوا من المستشفيات على نحو مطرد، وكان عليهم أن يتحملوا عبارات القدح العنصرية، وكانوا يستحثون على مغادرة البلد، وتعرضوا مراراً للاحتجاز التعسفي. وحين يقررون المغادرة، يطلب إليهم دفع رسوم هجرة باهظة ويحتجزون في مراكز الاحتجاز حتى ان بعضهم وافته المنية هناك.

٧٩ - واستطرد قائلاً إن نظام الحكم الإريتري كان، خلال فترة السنة والنصف الماضية، يحاول على نحو يائس استغلال مسألة معاملة إثيوبيا لبعض المواطنين الإريتريين لأنه تم سحق هيكلاً إريترياً إرهابي السري في إثيوبيا. كما استخدم هذه المسألة لتحويل الانظار عن عدوانه على إثيوبيا وقصنه العشوائي للمدنيين، بما في ذلك أطفال المدارس. وقال ان وفده يدعو المجتمع الدولي من جديد إلى إدانة نظام الحكم الإريتري لعدوانه، واستنكار دعایته العنصرية وهجماته، ومحاسبته على جرائم الحرب التي ارتكبها.

٨٠ - السيد بريد كالنس (لاتفيا): تكلم ممارساً لحق الرد، وقال انه يرغب في دحض المزاعم التي أدلّ بها الوفد الروسي في تلك الجلسة وكذلك في آب/اغسطس ١٩٩٩ في جنيف خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. فرغم جمّيع مزاعم الاتحاد الروسي من أن تشریعات لاتفيا تحتوي على خرق للقواعد الدولية بشأن حقوق الأقليات القومية، وجد كل من مجلس أوروبا واللجنة المعنية بالأقاليم القومية التابعة لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا أن لاتفيا متقدمة بتلك القواعد.

٨١ - وأضاف قائلاً إن تقدم لاتفيا في مجال حقوق الإنسان يكتسب مزيداً من الأهمية عندما ينظر إليه في ضوء الخلفية التاريخية للقرن العشرين، الذي احتل فيه لاتفيا نظام استبداديان، فانتهكوا حقوق الإنسان وغيرها بالقوة البصرية الإثنية لسكانها. وقد جعلها ذلك تدرك بصورة خاصة أن على الحكومات التزاماً بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وكفالة الرخاء الاجتماعي لجميع المواطنين. وإن الوفاء بذلك التزام، وهو واجب على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، هو أيضاً عملية مستمرة.

٨٢ - السيد تيكيل (إريتريا): تكلم ممارساً لحق الرد، فقال ان إطلاق المزاعم شيء وإقامة الدليل عليها شيء آخر، وهذا ما لم يفعله الممثل الإثيوبي. أما المزاعم الإريترية، من جهة أخرى، فقد جرى تأييدها حتى من قبل الإثيوبيين. وقد وصف البروفسور تيلاهون يلما، من جامعة كاليفورنيا، وصف إثيوبيا بأنها "وطن قبلي"، بينما قال البروفسور ميناس هايلي، وزير خارجية إثيوبيا السابق وهو حالياً استاذ في جامعة ييشيفا، إن دستور إثيوبيا يجعل القبالية حقيقة مؤسسية. وبشأن هدف السياسة الإثيوبية، قال البروفسور ميساكي كيبيدي، استاذ الفلسفة بجامعة دايتون، ان قوة جبهة تحرير الشعبى تعتمد كلّياً على تحقيق السيطرة التيغريية، على حساب الوحدة الوطنية. وورد في "المجلة الإثيوبية" The Ethiopian Review أن سياسة رئيس الوزراء ميليس وجبهة تحرير الشعبي هي "تيغراي فوق الجميع" وتسعى إلى جمع قوة تيغراي العسكرية مع القوة الاقتصادية، وإنه لم يحدث في تاريخ إثيوبيا أن قام مثل هذا العدد القليل بمصادرة هذه الثروة الضخمة من هذا العدد من الناس بمثل هذه الفترة الزمنية القصيرة". وكتب البروفسور ووركو أبيرا، محاضر الاقتصاد الأقدم في كلية داؤسون، بمونتريال، أنه رغم الخسائر الاقتصادية والبشرية غير المتكافئة التي تکبدتها غير التيغريين، ما زال نظام الحكم يواصل سياسته الاقتصادية التمييزية ضدّهم.

٨٣ - وأردف يقول إنه وفقاً لمجلة The Ethiopian Register، فإن استراتيجية رئيس الوزراء ميليس هي كفالة السيطرة التيغريية من مساواة، في إريتريا، إلى موغاديشو، في الصومال. وقد اعتمد نظام الحكم طريقة الأفريكانى "the Africaner" بفرض حكم الأقلية من خلال سيطرة الأقلية على القوات المسلحة وقوات الأمن. كما اتهمت مجلة The Ethiopian Register نظام الحكم بإثارة المظالم التاريخية فيما بين الجماعات الإثنية الإثيوبية الأخرى بوصف ذلك جزءاً من سياسة "فرّقْ تَسَدْ" وتعزيز التمييز الإثني والتطهير الإثني في إثيوبيا. وفضلاً عن ذلك، فإن الإثيوبيين الذين يرتفعون أصواتهم تأييداً لحقوق الإنسان والديمقراطية ونظام سياسي غير إثني يُسجنون بتهم ملفقة.

٨٤ - وأعرب عن شكه فيما إذا كان يمكن اعتبار إثيوبيا دولة ديمقراطية عندما يكون فيها ١٠ ٠٠٠ سجين سياسي، ويكون فيها أربعة أخماس رجال الصحافة في السجن، وتُنفذ حالات الإعدام والتعذيب خارج نطاق القضاء. واختتم قائلاً إن مقارنة إثيوبيا ببلد فيه حكم جيد وحكومة لا تخشى رعاياها قد يظهر أي بلد لديها حكومة أفضل.

٨٥ - السيد روغوف (الاتحاد الروسي): تكلم ممارساً لحق الرد، فقال إنه مندهش من التعليقات التي أدلى بها مثل لاتفيا. وقال إن وفده كان يعتقد دوماً أنه يجب النظر إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري باحترام وانتباه، وإن الوفد يحتفظ بالحق في إثارة مسألة سكان لاتفيا الناطقين بالروسية في أثناء نظر كل من اللجنة الثالثة وغيرها من اللجان في البنود الأخرى.

٨٦ - السيد تيسسما (إثيوبيا): تكلم ممارساً لحق الرد، فقال إن حكم القانون سائد في بلده. وإن بالإمكان انتقاد الحكومة، وهناك أيضاً مفكرون، منهم من له آراء مخالفة، يكتبون عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وقال انه فيما يتعلق بالمصادر التي أوردها الممثل الإريتري تأييداً لمزاعمه، فقد كتب أكاديميون آخرون بلغة مشرقة عن العملية الديمقراطية في إثيوبيا.

٨٧ - ومضى يقول إن إثيوبيا تعرضت لعدوان من جانب بلد مجاور وإن جميع الإثيوبيين متهددون في مقاومته، كما كانوا متهددين في مناسبة سابقة. وأعرب عن رغبته في أن يذكر الوفد الإريتري بأنه ينبغي ألا يسيء تفسير الحوار السياسي الذي يجري في بلده حيث تجري إقامة الديمقراطية بعد حرب أهلية طويلة. ففي أيار/مايو ١٩٩٣ شنت إريتريا هجوماً غير مبرر على إثيوبيا، ورغم تدخل المجتمع الدولي واصلت إريتريا ارتکاب أعمال وحشية ضد الرعايا الإثيوبيين الذين يعيشون في أراضيها. لذلك فإن من غير المناسب الإشارة إلى نظام الحكومة في البلدين أو السعي، كما تفعل إريتريا، إلى تحويل الأنظار عن القضية الرئيسية التي هي عدوان إريتريا. وقال إن إثيوبيا ما زالت ملتزمة دوماً بجسم الخلاف مع إريتريا سلمياً. وإن إثيوبيا لم تقترب أبداً من عدوان ضد بلد مجاور وقد قبلت دوماً الاقتراحات التي تقدمها الولايات المتحدة ورواندا ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٨٨ - السيد تيكيل (إريتريا): تكلم ممارساً لحق الرد، فقال إن موقف بلده بشأن مسألة العدوان تم إيضاحه على نحو واف في مناسبات عديدة، منها المناقشة العامة التي جرت في الجلسات العامة للدورة الحالية. ومنذ بداية الصراع، دعت إريتريا، وما زالت تدعو، إلى التوصل إلى تسوية سلمية وقانونية. وقد وقعت على وثائق منظمة الوحدة الأفريقية الثلاث جمِيعاً، مع أن إثيوبيا لم توقع حتى الآن على الوثيقة الثالثة التي ستتمكن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة من الشروع في تنفيذ صفقة السلام. والحقيقة أن إثيوبيا واصلت إهانة ما لم تنسحب إريتريا من طرف واحد دون شرط من أراضيها، فإن إثيوبيا ستتجبرها على ذلك بالقوة. وقال إن زعماء إثيوبيا، في تلك اللحظة بالذات، يعلنون استعداداتهم لخوض حرب شاملة. واختتم قائلاً إن من المضحك أن تتهم إثيوبيا إريتريا بأنها المصدر الرئيسي لزعزعة الاستقرار في المنطقة، في حين أنها أرسلت، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، حمولة عدة طائرات من الأسلحة إلى الفحائل الصومالية.